

ورقة معطيات - أكتوبر/تشرين الأول 2015

# تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية

بيانات متابعة جمعتها ييش دين 2015-2005

وفقاً لبيانات ييش دين:

- تفشل الشرطة في التحقيق في 84.9 بالمائة من ملفات الشكاوى حول الإجمام الأيديولوجي الذي يقوم به مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية حيث لم تقدم خلال السنوات العشر الأخيرة سوى 75 لائحة اتهام ضد إسرائيليين بتهمة الاعتداء على فلسطينيين أو ممتلكاتهم.
- ولم تسفر إلا 6 شكاوى من ضمن 260 شكوى تم رفعها حول عمليات إتلاف أشجار للفلسطينيين عن تقديم لوائح اتهام انتهت بدون إدانة واحدة.
- ومنذ أغسطس/آب 2014 تضاعف عدد الأحداث الإجرامية المدفوعة أيديولوجياً التي يرتكبها إسرائيليون داخل المناطق العمرانية للتجمعات السكنية الفلسطينية.

## أ خلفية عامة وأنواع الجرائم

كما في كل عام تنشر منظمة ييش دين ورقة بيانات تحتوي على معطيات محدثة لنتائج تحقيقات تجرى في لواء يهودا والسامرة التابع لشرطة إسرائيل حول جرائم يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية.

مشروع فرض القانون الذي بادرت إليه منظمة ييش دين - تشكل المتابعة المستمرة لإجراءات التحقيق ونتائجه نواة المشروع الطويل الأمد الذي يهدف إلى تعزيز إجراءات تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين من مستوطنين وغيرهم والضالعين في الاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم وذلك انطلاقاً من المبدأ القائل بوجوب تحمل إسرائيل المسؤولية الأخلاقية عن حماية سكان المناطق المحتلة الخاضعة لسيطرتها، وانطلاقاً من هذه المبدأ يقوم أعضاء المنظمة بتوثيق أحداث يعتدي خلالها مواطنون إسرائيليون على فلسطينيين من سكان الضفة الغربية ويساعدون ضحايا الجريمة في تقديم شكوى لدى الشرطة إذا أبدى هؤلاء رعبتهم في ذلك.

يتابع الطاقم القانوني في (ييش دين) التحقيق الشرطي بعد فتحه ويرصد كيفية تقدمه ونتائجه حتى انتهاء الإجراءات القضائية وفي حالة إغلاق ملف التحقيق بدون تقديم لائحة اتهام ضد مشتبه فيهم بارتكاب الفعلة ينظر الطاقم القانوني في مواد التحقيق وإذا اعتقد أفرادهم بأن التحقيق لم يكتمل أو أنه كان يمكن تقديم لائحة اتهام في الملف استناداً إلى الأدلة يقومون برفع اعتراض على إغلاقه<sup>1</sup> بالإضافة إلى ذلك تعمل منظمة ييش دين على توثيق أحداث اختار الضحايا الفلسطينيون عدم تقديم شكوى بشأنها إلى الشرطة.

متابعة ييش دين: خلال السنوات العشر الأخيرة أي بين 2005 و2015<sup>2</sup> قامت ييش دين بمتابعة نتائج التحقيق في 1104 ملفات إجرام ذات خلفية أيديولوجية تم فتحها لدى وحدات المناطق المختلفة التابعة للواء يهودا والسامرة الشرطي وهي الخليل والسامرة ومخفر بنيامين وقسم جرائم التطرف القومي المنبثق عن الوحدة المركزية في هذا اللواء عقب شكاوى تقدم بها فلسطينيون.

72 ملفاً ما زالت قيد مراحل مختلفة من التحري والنظر والتحقيق فيها.

ولم ترد الشرطة على استفسار ييش دين حول 6 ملفات أخرى.

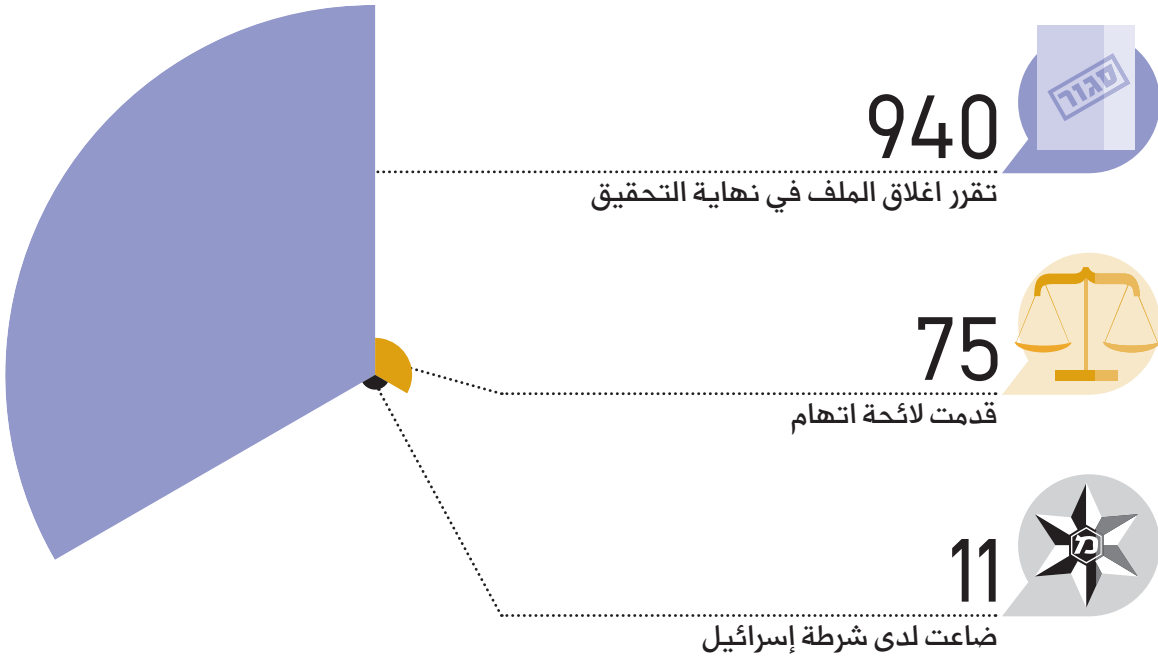
1 تنص المادة 64 من قانون أصول المحاكمات الجزائية على «جواز اعتراض المشتكي على قرار عدم إجراء تحقيق أو التقديم للمحاكمة بسبب عدم وجود مصلحة عامة أو عدم وجود ما يكفي من الأدلة أو القرار بعدم وجود تهمة» كما وينص القانون على إمهال مشتك استلم بلاغاً بإغلاق الملف 30 يوماً للاعتراض عليه من موعد استلام هذا البلاغ.

2 كافة البيانات الواردة في هذه الورقة محدثة في تاريخ 10.8.2015

## حالة الملفات المنتهي التحقيق فيها 2005 - 2015

940 ملفاً (أي 91,6 بالمائة) من الملفات تم إغلاقها بعد التحقيق بدون تقديم لائحة اتهام ضد متهمين.  
75 ملف تحقيق (أي 7,3 بالمائة) تم فتحها حتى الآن أسفرت عن تقديم لائحة اتهام.  
11 ملفاً ضاعت لدى شرطة لواء יהודה والسامرة ولم يتم التحقيق فيها أبداً علماً بتوفر مستندات مكتوبة لدى ييش دين تؤكد تقديم شكوى.

## حالة ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها, 2005-2015



## الإجرام الأيديولوجي: يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم

أصبحت أحداث يعتدي فيها مواطنون إسرائيليون على فلسطينيين وممتلكاتهم ظاهرة شائعة في كافة أنحاء الضفة الغربية منذ بداية انطلاق المشروع الاستيطاني وتتميز بنمط متكرر حيث تقع عادة داخل الأراضي الزراعية الفلسطينية أو على مشارف القرى بهدف إرهاب الفلسطينيين وخلق تهديد رادع يمنعهم من فلاحه أراضيهم وتنطلق هذه الأعمال بدافع استراتيجية مدروسة تقصد تهجير الفلسطينيين من أرضهم وتقليص المساحة المعيشية لهم.

## توزيع ملفات التحقيق حسب نوع الجريمة 2005 - 2015

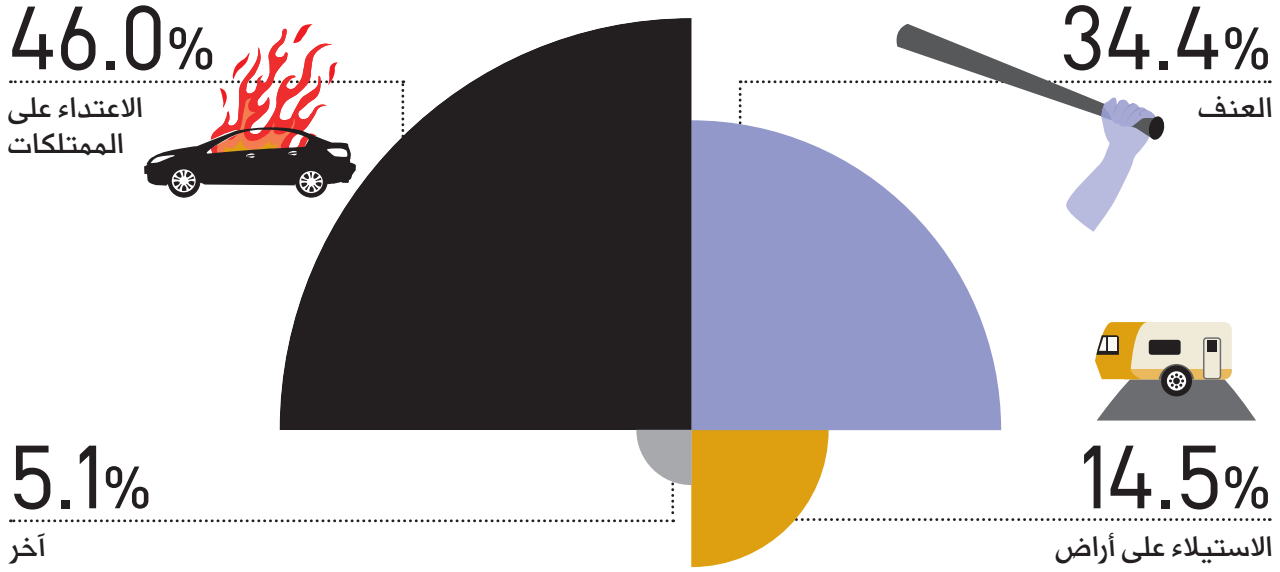
الاعتداء على الممتلكات: يتناول 508 (46 بالمائة) من الملفات شكاوى فلسطينيين حول تعرض ممتلكاتهم للإضرار حيث يشمل التحقيق في هذه الملفات جرائم لإضرار النار والسرقة والاعتداء على الممتلكات وقطع الأشجار وغيرها من المزرعات وسرقة المحاصيل الزراعية الخ.

العنف: تخص 380 من الملفات (34,4 بالمائة) شبهات حول جرائم عنف يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية ومما تشمله أحداث العنف هذه إطلاق النار والضرب وألقاء الحجارة والاعتداء باستخدام الهراوات والسكاكين أو القضبان الحديدية والدهس والتهديد بالاعتداء.

الاستيلاء على أراض فلسطينية: 160 من الملفات (14,5 بالمائة) تم فتحها عقب حصول شكاوى تخص محاولات يقوم بها إسرائيليون للاستيلاء على أراض فلسطينية من خلال تسيبها أو فلاحتها ونصب المباني كالبوت المتنقلة أو الدفيئات على الأرض وطرد الفلسطينيين من قطع أرضهم ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم والتعدي على الأملاك وغيرها.

جرائم أخرى: 56 من الملفات (5,1 بالمائة) تخص جرائم أخرى وتشمل قتل الحيوانات وتدنيس المساجد والمقابر وتسريب مياه الصرف الصحي في الأراضي الزراعية الفلسطينية ورمي النفايات في أراض فلسطينية.

## توزيع ملفات التحقيق حسب نوع الجريمة، 2005-2015



عينة إحصائية لـ (يش دين): تنتهج شرطة لواء يهودا والسامرة وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى سياسة تقول بالامتناع عن نشر معطيات حول عدد الأحداث التي يشتهب فيها باعتهاء مواطنين إسرائيليين على فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وحول نتائج التحقيق معهم، هذا مع العلم بأن بعض أقسام الشرطة يتوقّر لديها تقسيم دقيق لأحداث العنف هذه<sup>3</sup> لا تعدّ متابعه يش دين لمجريات التحقيق الشرطية تلخيصاً للنتائج في مثل هذه الأحداث بل هي عبارة عن عيّنات متراكمة وواسعة النطاق لنتائج تحقيقات الشرطة الجارية في لواء يهودا والسامرة وبالاعتماد على ملفات تقوم يش دين بملفاتها قضائياً وتتابع نتائج التحقيق بشأنها.

تجدد الإشارة إلى أن البيانات المتضمنة في العينة تخص تحقيقات تتمتع فيها جهات تطبيق القانون بمساعدة وثيقة ومستمرة من طاقم يش دين الذي يشكل عامل وساطة وحلقة وصل بين المحقّقين وأصحاب الشكاوى الفلسطينيين بحيث يساعد هذا الطاقم في أحيان عديدة على تقدّم التحقيق عبر تقديم الشهود والمستندات لوححدات التحقيق الشرطية كلما يطلب إليه الأمر من الجهات المسؤولة عن التحقيق والادعاء التي تتعامل مع الشكاوى.

كما ويذكر أن قدرة الفلسطينيين على تقديم شكوى لدى شرطة إسرائيل بدون مساعدة مستمرة على تقديم شكوى من قبل منظمات إسرائيلية وفي مقدمتها منظمات حقوق إنسان تعدّ مهمة شبه مستحيلة.

## نتائج التحقيق: التقاعس في التحقيق وعدم مهنية الشرطة في لواء يهودا والسامرة.

كما في كل عام تشير بيانات المتابعة لـ يش دين هذا العام أيضاً إلى استمرار فشل الشرطة المتراكم في لواء يهودا والسامرة في التحقيق في جرائم يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين وممتلكاتهم، ولم يسهم إنشاء قسم محاربة الإجرام القومي المتطرف في الوحدة المركزية التابعة لشرطة لواء يهودا والسامرة بداية عام 2013 في إحداث تحسن أيّا كان على نتائج التحقيق في أعمال الإجرام الأيديولوجي هذه التي تستهدف الفلسطينيين.

### أسباب إغلاق الملفات: الفشل في العثور على المجرمين

فيما تتناول ملفات التحقيق التي تتابعها يش دين جرائم ذات نمط واضح ومعروف وسنفتسر لاحقاً أن جزءاً كبيراً من هذه الجرائم يقع في بؤر احتكاك معروفة، إلا أن الشرطة تظهر التخاذل المستمر فيما يخص العثور على المجرمين وجمع الأدلة ضدهم.

### أسباب إغلاق ملفات التحقيق 2005 - 2015<sup>4</sup>

624 ملفاً تم إغلاقها لسبب «مجرم غير معروف» الأمر الذي يدل على فشل الشرطة في العثور على المشتبه فيهم بارتكاب الجرائم رغم التأكد من أن جريمة جنائية قد ارتكبت، على سبيل المثال لا الحصر قامت الشرطة في الخليل ولهذا السبب بإغلاق ملف تحقيق في جريمة

3 إعلان عن المدعى عليها أي دولة إسرائيل في ملف مدني 13-03-23879 في محكمة الصلح في القدس، محمود عوض ضد دولة إسرائيل من يوم 5.10.2014 ويقدم تفصيلاً دقيقاً لملفات مظاهر الإخلال بالنظام التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون في قضاء الخليل بين العامين 2007 - 2011.

4 وفقاً لأسباب الإغلاق الرسمية للشرطة، راجع المادة 2 من أمر شرطة إسرائيل للمفتش العام، 14.01.1950، تم إحداثه في 19.6.2011.

اعتداء على حقل لأحد سكان قرية التواني جنوب جبل الخليل على يد سكان القطة الاستيطانية العشوائية (حفات ماعون)، وقد تم إغلاق الملف رغم الظهور الواضح للمشتبه فيهم في أفلام الفيديو القصيرة وبدون محاولة الشرطة العثور عليهم أو مطالبتها غيرهم من المشتبه فيهم الذين تم التحقيق معهم بعد مرور عام ونصف عام على وقوع الجريمة بتقديم الدفع بالغبية<sup>5</sup>.

208 ملفات تم إغلاقها لسبب «عدم كفاية الأدلة» مما يدل على أن جريمة قد ارتكبت فعلاً ولكن التحقيق الشرطي فشل في جمع ووضع ما يكفي من الأدلة للسماح بتقديم مشتبه فيهم تم العثور عليهم للعدالة.

82 ملفاً تم إغلاقها لسبب «عدم وجود تهمة جنائية ما يعني أن الشرطة استنتجت أنه لم ترتكب أي جريمة أو أن المشتبه فيه الذي عثر عليه لا علاقة له بها. وقدمت يش دين اعتراضاً على 26 ملفاً من هذه الملفات لاعتقادها بأن قرار إغلاقها لهذا السبب غير معقول ومن هنا تعتبر يش دين أن التحقيق في هذه الملفات قد فشل.

20 ملفاً تم إغلاقها لسبب «عدم وجود مصلحة عامة»

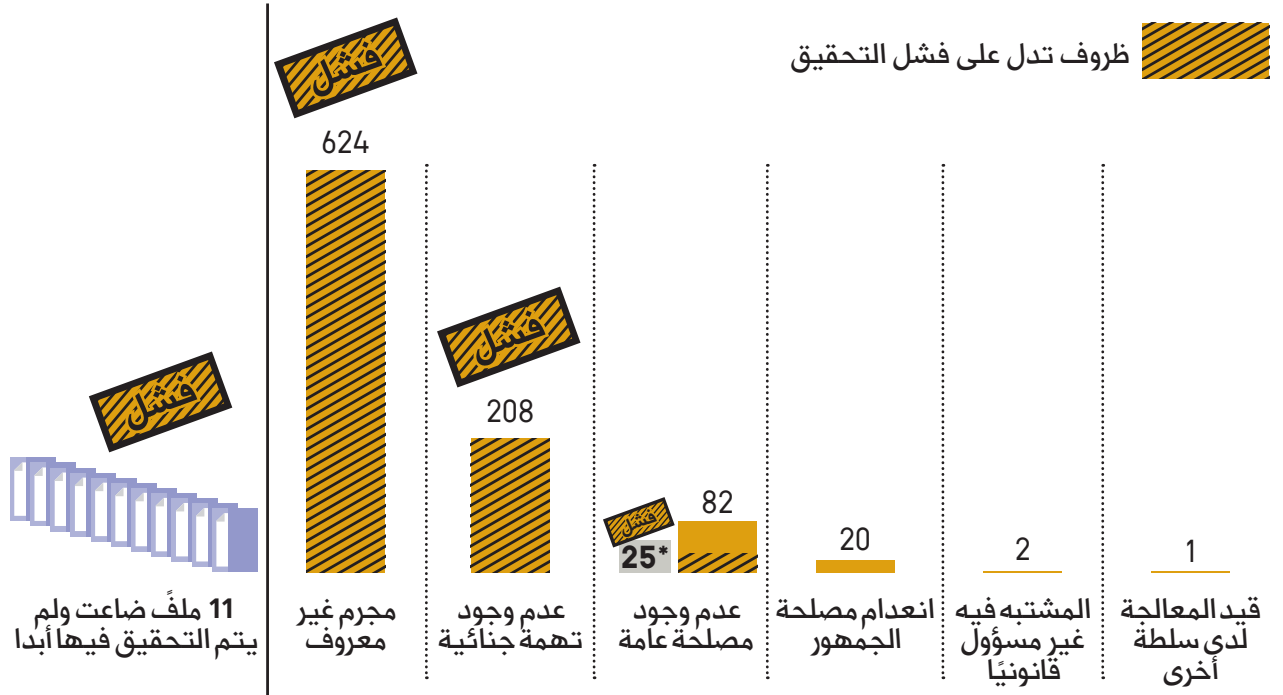
2 ملفان تم إغلاقهما لسبب «المجرم غير مسؤول قانونياً»<sup>6</sup>

ملف واحد تم إغلاقه لسبب أن سلطة أخرى مخولة بالتحقيق في الحادث.

وامتنعت شرطة لواء يهودا والسامرة عن تقديم سبب إغلاق ثلاثة ملفات أخرى ليش دين.

بالنسبة لنا يتمثل فشل التحقيق الشرطي بالملفات التي يتم إغلاقها لأسباب «مجرم غير معروف» و«عدم كفاية الأدلة» والملفات التي قدمت فيها يش دين اعتراضاً على إغلاقها لسبب «عدم وجود تهمة جنائية» والملفات التي ضاعت لدى شرطة لواء يهودا والسامرة وتتوفر لدينا وثائق تثبت تقديم الاعتراض فيها (11 ملفاً لم يتم التحقيق فيها أبداً)، ومن هنا فإن فشل التحقيقات الشرطة في ملفات الإجرام الإيديولوجي تبلغ نسبته 84.9 بالمائة أي 869 ملفاً من ضمن 1104 ملف تم الانتهاء من معالجتها.

## علل اغلاق ملفات التحقيق، 2015-2005



\* تم تقديم استئناف بخصوص قرار اغلاق الملف

وبيشير التوزيع حسب نوع الجرائم إلى إغلاق 90.5 بالمائة من ملفات التحقيق في جرائم الممتلكات في ظروف تدل على فشل التحقيق ومثلها 80 بالمائة من ملفات جرائم عنف و76 بالمائة من ملفات الاستيلاء على الأراضي.

5 رسالة المحامين (نوعاً عمراًمي) وميخال بسوفسكي) من الطاقم القانوني في يش دين إلى د. المحامي (يانيف واكي) مدير قسم الاعتراضات في النيابة العامة حول اعتراض على قرار إعادة إغلاق ملف جنائي الفين 129067/13 (جنائي الفين 6-1126/2013)، ملف يش دين 2850/13 من يوم 2.7.2015.

6 ينص أمر شرطة إسرائيل للمفتش العام حول التحقيق في الجرائم، 14.1.2015. وتم إحداثه في 20.11.2015 على وجوب التعامل مع قاصر غير مسؤول قانونياً والمشتبه فيه بارتكاب جريمة على أنه شاهد، مع حظر اعتقاله وفتح ملف جنائي.

نشرت يش دين مؤخرًا تقريرها المعنون الالتفاف على القانون - فشل تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية (مايو/أيار 2015) ويرسم خارطة لأوجه الفشل والتقصير خلال كافة مراحل التحقيق بدءًا بتفقد مسرح الحادث وجمع الأدلة ومرورًا بأخذ الإفادات والتعريف على المشتبه فيهم والعثور عليهم والتحقيق معهم وانتهاء بتحليل الأدلة والقرار ما إذا كانت كافية لتقديم لائحة اتهام. واستنتج هذا البحث إلى أن فشل التحقيقات يعود إلى عدم اتخاذ إجراءات تحقيق أساسية والتقصير المستمر الذي يرتقي أحيانًا إلى حد الإهمال الإجرامي.

ولم يؤد سوى 75 ملفًا من الملفات التي انتهت معالجتها (أي 7.3 بالمائة من ملفات التحقيق) إلى تقديم لائحة اتهام.

## عدم الثقة بالشرطة: الفلسطينيون غير معنيين بتقديم شكوى لدى الشرطة.

إن الفشل المتراكم والمستمر لشرطة يهودا والسامرة المتمثل بالتحقيق في شكاوى الفلسطينيين يزيد بدوره الشعور بعدم الثقة لدى ضحايا الجرائم الفلسطينيين تجاه سلطات فرض القانون الإسرائيلية وبالتالي عدم استعدادهم لتقديم شكاوى للشرطة حول أحداث يعتدي فيها مواطنون إسرائيليون على فلسطينيين أو ممتلكاتهم رغم المساعدة التي تعرضها عليهم يش دين سواء في تقديم الشكاوى أو تقديم مستندات وغيرها من مكونات توثيق الجريمة لمحققى الشرطة ومسؤولي النيابة بالإضافة إلى تقديم اعتراض في حالات الإهمال في التحقيق وعدم تقديم لائحة اتهام.

منذ بداية 2013 وحتى أغسطس/آب 2015 قامت يش دين بتوثيق 377 حادث إجرام أيديولوجي يشتبه بان مواطنين إسرائيليين اعتدوا فيها على فلسطينيين وممتلكاتهم حيث قدم ضحايا الجريمة في 219 منها (58 بالمائة) شكوى إلى الشرطة بعضهم بصورة مستقلة، أما في 102 حادث (27 بالمائة) أوضح ضحايا الجريمة لطاقم يش دين بأنهم غير معنيين بتقديم شكوى لدى الشرطة، وتواصل يش دين متابعة هذا الرقم المثير للقلق.

عندما سئل ضحايا الجريمة الفلسطينيين عن سبب عدم تقديمهم شكوى أجاب 41 منهم (40 بالمائة) قائلين إنهم لا يصدقون بأن السلطات الإسرائيلية قادرة على المساعدة في التحقيق في شكاوهم، واعتمد 13 منهم في هذا الجواب على تجربتهم من فشل التحقيق في شكاوى سابقة كانوا قد قدموها، أو أن الشكاوى التي قدموها لم تجلب لهم إلا الإهانة والمزيد من الضرر، وأعرب 17 فلسطينيًا آخر عن خشيتهم من أن يتعرض للمساس أما من خلال منع الحصول على تصريح بالعمل أو التنكيل من مسؤول التنسيق الأمني العسكري أو تصعيد العنف من جانب السكان الإسرائيليين في المستوطنة المجاورة، وفي 11 حادثًا آخر (10.7 بالمائة) أخذت يش دين إفادات كانت الشرطة حاضرة في مسرح الجريمة وأخذت الإفادات، ولكن فيما بعد اتضح لطاقم يش دين بأنه لم يتم فتح تحقيق لعدم رغبة ضحايا الجريمة في إهدار وقتهم بعد أن اتضح بأن الشرطة تخاذلت في أداء واجبها.

## موقع الجرائم: مضاعفة عدد الأحداث داخل التجمعات السكنية الفلسطينية.

إن فشل التحقيق لشرطة يهودا والسامرة في جرائم يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين وممتلكاتهم يساهم في زيادة جراءة المعتدين للتصرف داخل التجمعات السكنية الفلسطينية وداخل بيوت الفلسطينيين وساحاتها، منذ بداية 2013 حتى أغسطس/آب 2014 قامت يش دين بتوثيق 45 حادث إجرام أيديولوجي في تخوم التجمعات السكنية الفلسطينية، ومن أغسطس/آب 2014 حتى أغسطس/آب 2015 قامت بتوثيق 44 حادث إجرام أيديولوجي آخر في تخوم التجمعات السكنية الفلسطينية، أو بكلمات أخرى 89 حادثًا (تشكل 23.6 بالمائة) من مجموع الأحداث الـ 377 الموثقة إجمالاً منذ بداية عام 2013 وحتى أغسطس/آب 2015 وقعت داخل المنطقة العمرانية للقرى الفلسطينية إذ تضاعف خلال عام واحد عدد أحداث الإجرام الأيديولوجي المرتكبة داخل التجمعات السكنية الفلسطينية.

تنطوي أحداث الإجرام الأيديولوجي المرتكبة داخل التجمعات السكنية الفلسطينية على أثر بعيد المدى بالنسبة لضحايا الجريمة أنفسهم بحيث تمس بالأمن الشخصي للكثيرين أي ليس فقط ضحايا الأمن أنفسهم بل الجيران وأفراد العائلة الموسعة أيضًا والذين يشعرون بأن لا حول ولا قوة لهم، كما وتزيد مظاهر العنف الشعور بعدم الأمان لدى النساء والأطفال الذين يبقون وحدهم في البيت أحيانًا، وتشير هذه الجرائم أيضًا إلى الغياب التام للردع من جانب شرطة لواء يهودا والسامرة وغيرها من سلطات فرض القانون الإسرائيلية أي الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك) ذلك أن المجرمين وبغية ارتكاب مآربهم يقتحمون التجمعات السكنية الفلسطينية عن وعي ودراية بهدف واضح ألا وهو إحداث الأذى والإضرار، ومن أبرز الأمثلة على هذه الأحداث إضرام النار في بيت عائلة الدوابشة في قرية دوما في 30.7.2015 وقد أودى بحياة رضيع يبلغ عامًا ونصف عام ولاحقًا بحياة والديه<sup>7</sup>

7 (جاكي حوجي) و(عيلي كوهين)، «مقتل رضيع فلسطيني من جراء إضرام منزل فلسطيني قرب نابلس»، جيش الدفاع الإسرائيلي: هذا إرهاب يهودي»، صحيفة هآرتس، 31.7.2015

## إتلاف أشجار الفلسطينيين: أعلى نسبة فشل في التحقيقات - 95.6 بالمائة

يعدّ إتلاف الأشجار التابعة للفلسطينيين وبشكل خاص أشجار الزيتون أحد مظاهر العنف الأيديولوجي الذي تفشل في التعامل معه شرطة لواء يهودا والسامرة فشلاً شبيه كامل، فقد قامت ييش دين بين عام 2005 وحتى أغسطس/آب 2015 بتوثيق 260 حادث إضرار بالأشجار أدت إلى فتح تحقيق لدى شرطة يهودا والسامرة وقد انتهى حتى الآن التعامل مع نحو 250 ملفاً في هذا المجال فيما يستمر تعامل الشرطة مع الملفات العشر المتبقية.<sup>8</sup>

### أسباب إغلاق ملفات تخص الإضرار بالأشجار 2015-2005

236 ملفاً تم إغلاقها لسببي «مجرم غير معروف» و«عدم كفاية الأدلة» (212 ملفاً و24 ملفاً بالتتابع).

5 ملفات تم إغلاقها لسبب «عدم وجود تهمة جنائية» وقدمت ييش دين اعتراضاً على أحد هذه الملفات.

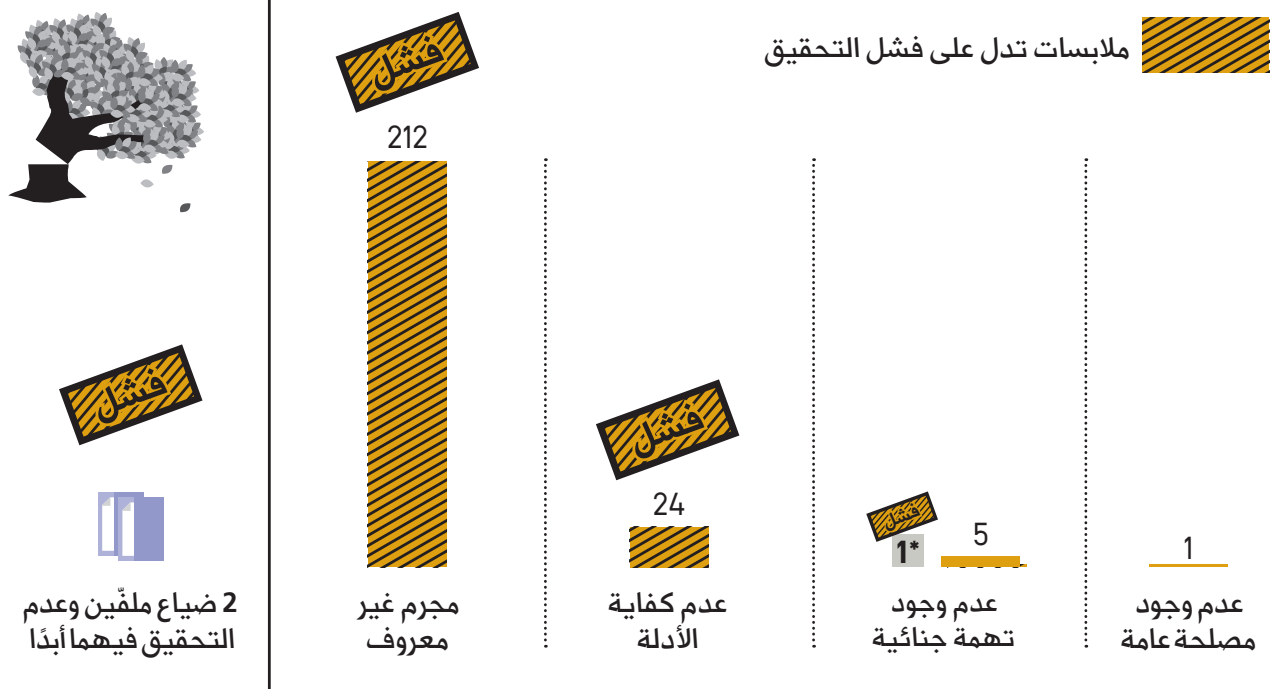
ملف واحد تم إغلاقه لسبب عدم وجود مصلحة عامة

ملفان آخران ضاعا

فشل التحقيق للشرطة في هذه الجرائم يبلغ إجمالاً 239 ملفاً (95.6 بالمائة) ما يعدّ أعلى نسبة.

تم تقديم لوائح اتهام في ستة ملفات فقط ولكن اثنين منها كانتا تشتملان على تهم بشبهة الاعتداء والشروع في الإيذاء بالإضافة إلى تهم الإضرار بالأشجار، ولم تنته الإجراءات القضائية إلا في ملفين حيث انتهت بدون الإدانة في كليهما الأحد مع إقرار التهمة ولكن بدون إدانة والآخر بالتبرئة نظراً لأوجه التقصير التي تخلّلت التحقيق الشرطي ومنها عدم التأكد من الدفع بالغيبة للمتهم<sup>9</sup>، ولا تزال الإجراءات القضائية مستمرة في أربعة ملفات أخرى.

### أسباب إغلاق ملفات التحقيق، إتلاف الأشجار، 2015-2005



\* تم تقديم استئناف بخصوص قرار إغلاق الملف

يمس الإضرار بالأشجار مساً مباشراً بالرفاهية الاقتصادية للفلسطينيين علماً أن الزراعة تعد مصدر رزق أساسياً لمعظم سكان الضفة الغربية ولا سيما فرع الزيتون الذي يعتبر مصدراً موسميّاً للارتزاق والعمل، وينطوي فرع الزيتون إضافة إلى كونه إحدى السمات المميزة

8 لا يشمل عشرات الأحداث الأخرى من إتلاف المحاصيل وقطف الزيتون وسرقة المحاصيل واقتلاع أشجار الفاكهة والخضروات وتدميرها وإلحاق الأضرار بالدفيئات أو إضرار النار بقطع الأراضي الزراعية بدون وجود إشارة واضحة على أن الأمر ينم عن إضرار النار العمد.

9 النطق بالحكم في ملف جنائي 1234/07 في محكمة الصلح في القدس الخاص في قضية ، بتاريخ 18.5.2011.

للمنظر الطبيعي الفلسطيني على أهمية وطنية باعتباره رمزاً لضمود الفلسطينيين في أرضهم ونضالهم ضد التهجير ورمزاً للتراث الثقافي الفلسطيني، ويشكل زيت الزيتون الذي يتم تخزينه وحفظه مادة خامة في صناعة الصابون والمراهم الطبية فيما يستخدم خشب الشجرة في صناعة عناصر الزينة ولوازم الخياطة والحياسة.

مثال يؤكد على إهمال الشرطة في هذا السياق هو ملف قُدمت فيه ييش دين اعتراضاً على إغلاق ملف حول قطع نحو 60 شجرة زيتون في أراضي قرية راس كركر في أبريل/نيسان 2014، فقد تمكّن ضحية الجريمة خلال إفادته لدى الشرطة من التعرّف على صور ثلاثة مشتبه فيهم بقطع الأشجار والذين رأهم يلودون بالفرار نحو مستوطنة (نيريا) أو نقطة (زايت رعنان) العشوائية المجاورة. ولكن الشرطة امتنعت بعد التحقيق عن اتخاذ إجراءات تحقيق إضافية في هذا الملف ولم تقم أبداً باستدعاء المشتبه فيهم للتحقيق معهم قبل أن تقرّر إغلاق الملف لسبب «مجرم غير معروف»<sup>10</sup>

من المهم الإشارة إلى أن بعض هذه الأحداث تلحق الضرر بعشرات لابل ومئات الأشجار ومنها أشجار ضخمة يبلغ عمرها عشرات السنين وتعرض للقطع بالمناشير أو التسميم عبر الحفر في جذوعها وإشعال النار فيها أو تكسير الأغصان المثمرة، ويذكر أن عملية نشر وقطع الأشجار القديمة تستلزم الإعداد اللوجستي والأجهزة الميكانيكية كمنشار السلسلة ينتج بعضها الضوضاء العالية جداً بقدر الضوضاء المنبعثة من نوادي الرقص أو حفلات موسيقى الروك أو المقادح إذ تتم هذه العمليات في آن واحد على يد عدد من المجرمين وتستمر وقتاً طويلاً نسبياً قد يستغرق ساعات عدّة وعلى انتشار مناطق واسعة تجاور المستوطنات والنقاط الاستيطانية العشوائية القريبة من الشوارع وطرق الوصول المحددة.

يقع معظم أحداث إتلاف الأشجار في بؤر الاحتكاك المعروفة لدى سلطات تطبيق القانون ولو بسبب النشاط الذي تقوم به منظمات حقوق إنسان إسرائيلية وغيرها من المساعدين في الدفاع عن السكان الفلسطينيين، إن مبادرة الشرطة وغيرها من الجهات المسؤولة إلى التطبيق المنهجي للقانون وإيجاد التنسيق الوثيق وفي الوقت الحقيقي بين شرطة لواء יהودا والسامرة من جهة والجيش من جهة ثانية وإضافة وسائل الاستشعار والمراقبة لدى وحدات الجيش وتعزيز الخضور في الميدان - لكان في كل ذلك أن يساهم في منع مثل هذه الأحداث.<sup>11</sup>

تقع أبرز بؤر الاحتكاك في مناطق وادي شيلو (إلى الشمال من رام الله) ويتسهار وجنوب جبل الخليل حيث قامت ييش دين خلال العقد ما بين عام 2005 و أغسطس/آب 2015 بتوثيق 28 حادثاً من الإضرار بالأشجار في الأراضي الزراعية التابعة لقرية ترمسعيا والمغير (14 حادثاً في كل منهما) وقرب أراضيها وعليها تمت إقامة النقطة الاستيطانية العشوائية (عادي عاد) من أشهر بؤر الإجمام<sup>12</sup>، هذا بالإضافة إلى 50 حادث إضرار بالأشجار في جميع التجمعات السكنية الفلسطينية المحيطة بكتلة النقاط العشوائية الواقعة بين مستوطنات (معاليه لفونا) و(عيلي) و(شيلو)، كما وتم توثيق 27 حادث إضرار بالأشجار في قرية بورين الواقعة بين مستوطنتي (يتسهار) و(هار براخا) والنقاط الاستيطانية العشوائية التابعة لهما و36 حادثاً في الإجمال في التجمعات السكنية الفلسطينية القريبة من هاتين المستوطنتين، زد على ذلك 11 حادثاً إضرار بالأشجار تم توثيقها في قرية التواني جنوب جبل الخليل حيث وقع ما إجماله 20 حادثاً من هذا القبيل.

تتركز صفحة البيانات هذه على الفشل التحقيق المستمر لشرطة יהودا والسامرة في أحداث الإجمام الأيديولوجي ولكن هذا الفشل ليس يتيماً إذ تتشارك فيه قيادات الشرطة التي أبت على مدار السنين أن تولي هذه المظاهر الأهمية وتخصيص الموارد المناسبة للتعاطي معها، والجيش المتنصل منذ عشرات السنين من واجبه الأساسي بتطبيق القانون والنظام العام في المنطقة المحتلة، وتراخي أجهزة الأمن العام بوجه مظاهر الإجمام الأيديولوجي هذه الأخذ بالتصعيد، وعجز النيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة وسياسة الحومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تؤيد احتواء مظاهر العنف الناجمة عن المشروع الاستيطاني حيث تساهم جميع هذه العوامل تقصيراً وعملاً في تجذر الإجمام الأيديولوجي.

10 رسالة المحامين (نوعاً عمراًمي) و(ميخال بسوفسكي) من الطاقم القانوني في ييش دين إلى الميجر (إيساك يوسيفوف) ضابط قسم التحقيقات والاستخبارات في شرطة منطقة بنيامين حول الاعتراض على قرار إغلاق ملف جنائي ألفين 174557/14 (ملف ييش دين 3097/14) في تاريخ 12.8.2015.

11 راجع في هذا السياق إفادات جنود لمنظمة كسر الصمت كما وردت في تقرير ييش دين: مايو/أيار 2015) ص 45 و55 و57.

12 راجع تقرير ييش دين (فبراير/شباط 2013) والالتماس إلى محكمة العدل العليا 8395/14، رئيس مجلس قرية ترمسعيا السيد ربحي عبد الرحمن محمد عوض وآخرين ضد وزير الدفاع موشيه يعالون وآخرين من تاريخ 10.12.2014 والذي يطالب بإخلاء النقطة الاستيطانية العشوائية عادي عاد.

## مناطق الاحتكاك، إتلاف الأشجار، 2015-2005

